Document: EB 2019/126/INF.9
Date: 7 May 2019
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

البيان الافتتاحي للرئيس
جيلبير أنغبو

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والعشرون بعد المائة
روما، 2-3 مايو/أيار 2019

للعلم

البيان الافتتاحي

اسمحوا لي أن أرحب بكم في الدورة السادسة والعشرين للمجلس التنفيذي للصندوق. وكالمعتاد، أودّ أن أرحب ترحيباً خاصاً بممثلينا الجدد: السيدة Laura Torrebruno، المستشارة الاقتصادية لسفارة فرنسا، والسيدة Kang Hyo Joo، السكرتيرة الأولى، والممثلة الدائمة المناوبة لجمهورية كوريا لدى الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها.

كما أودّ أن أرحب ترحيباً حاراً بالمندوبين والمراقبين الذين يحضرون المجلس التنفيذي لأول مرة، وللأشخاص الموجودين في قاعة الاستماع.

ووفقاً للإجراء الذي وافق عليه المجلس لحضور المراقبين، أرسلنا رسالة إلى الأعضاء في 15 أبريل/نيسان نلتمس عدم اعتراضهم على دعوة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والاتحاد الأوروبي لهذه الدورة. ولذلك، أودّ أن أرحب بزملائنا من منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والاتحاد الأوروبي. وأرى هنا زميلتنا العزيزة، السيد Stephanie Hochstetter من برنامج الأغذية العالمي، والسفير Tombiński من الاتحاد الأوروبي. شكراً لحضوركم.

وفي الرسالة نفسها، اقترحنا، بروح من التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، توجيه الدعوات إلى منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي من الآن فصاعداً بشكل منتظم دون الحاجة إلى موافقة أخرى من المجلس.

وبما أن المجلس ليس لديه أي اعتراض على المقترح المذكور، سيتم إدراج إشارة مرجعية مناسبة في النسخة المنقحة من الوثيقة EB 2018/124/R.38، وفي الحاشية 3 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، لدعوة برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للدورات دون الحاجة إلى موافقة أخرى من المجلس.

وأنتقل الآن إلى ممثلينا الذين سيغادرون روما بعد دورة المجلس التنفيذي هذه: السيدة Karen Garner، المستشارة، ونائبة الممثل الدائم لكندا لدى وكالات منظمة الأمم المتحدة المعنية بالأغذية والزراعة في روما. فقد عملت السيدة Garner في المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية باسم كندا منذ وصولها إلى روما في أغسطس/آب 2015. ومنذ ذلك الحين، حضرت جميع دورات مجلس المحافظين وخمس من دورات المجلس التنفيذي والعديد من ندوات المجلس التنفيذي ودورتين من دورات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وشاركت في مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ونود أن نعرب، من خلال السفيرة، عن خالص تقديرنا وشكرنا للسيدة Karen.

وبالنسبة للنرويج، السفير Nordang، الممثل الدائم للنرويج لدى الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. فقد عمل السفير Nordang كممثل للنرويج لدى المجلس التنفيذي منذ أن بدأ مهمته في روما في أغسطس/آب 2015. وقام قبل ذلك بتغطية عمل الصندوق من العاصمة لسنوات عديدة. وخلال سنوات عمله العديدة مع الصندوق، حضر ثمان دورات لمجلس المحافظين، و17 دورة للمجلس التنفيذي، و14 دورة من هيئات المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، وعدد لا يحصى من مجموعات العمل، والدورات التقنية والندوات والفعاليات. وأقول للسفير Nordang، إننا سنفتقد جميعاً مشورتك اللطيفة ولكن الحكيمة في جميع الأوقات، وصبرك – وخاصة في المواقف العصيبة – ومعرفتك بالصندوق.

وبالنسبة لسويسرا، السيدة Liliane Ortega، المستشارة ونائبة الممثل الدائم للاتحاد الكونفدرالي السويسري. فقد وصلت السيدة Ortega إلى روما في سبتمبر/أيلول 2015، وتم تعيينها كممثلة للمجلس التنفيذي للصندوق بعد ذلك بوقت قصير. وقد شاركت منذ ذلك الحين بنشاط كبير في فعاليات الهيئات الرئاسية للصندوق. وقد حضرت 11 دورة من دورات المجلس التنفيذي وأكثر من 30 ندوة وفعالية متعلقة بالمجلس، و14 دورة من دورات لجنة التقييم، وأربع دورات لمجلس المحافظين وجميع دورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

وحضرت السيدة Ortega أيضاً العديد من اجتماعات الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، ومجموعات عمل إطار الانتقال والتسيير، والعديد من الاجتماعات التقنية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، عملت بوصفها المنسقة المشاركة للقائمة ألف من نوفمبر/تشرين الثاني 2015 حتى يوليو/تموز 2016، وشغلت منصب الممثلة المناوبة للجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الصندوق منذ عام 2016. واسمحي لي أن أقول لك شكراً جزيلاً، وليس على دورك كممثلة للمجلس التنفيذي فقط ولكن أيضاً على معرفتك بالمجال وتذكير الإدارة دائماً بأهمية التأكد من أن عمل المجلس وعمل الإدارة يتوافقان مع الاحتياجات الحقيقية على المستوى الميداني. السيدة Ortega، شكراً لك.

وأمامنا برنامج حافل، في دورات المجلس والمعتكف الأسبوع المقبل. وسيوفر ذلك فرصة لتقييم أين نقف وإلى أين نتجه. وبعبارة أخرى، هذه فرصة ليس فقط لمناقشة حالة عمليات الصندوق الحالية ولكن أيضا لتشكيل اتجاه استراتيجي لمستقبل الصندوق. ونحن نعلم جميعاً أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة قد زادت بنسبة 30 في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. ومع ذلك، من حيث النسبة المئوية، فإنها لا تزال تمثّل 5 في المائة فقط من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. فقد توقف التقدم نحو القضاء على الفقر والجوع بينما يهدد انعدام الأمن الغذائي، المرتبط بالهشاشة وتغيّر المناخ، قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ونحن نرى أنه من الضروري إجراء تغييرات كبيرة في هيكلية الأمن الغذائي العالمية، وأعتقد أن ذلك يتضمن الصندوق. ولذلك، فإن السؤال هو، أين يقف الصندوق؟ وما هي حالة المؤسسة؟

وعلى الرغم من أننا سعدنا في الفترة الأخيرة بنتائج التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، إلا أننا نعلم أنه يجب علينا ألا نكتفي بهذه الإنجازات. ويجب أن نواصل التصدي للتحديات الحالية. وعلى وجه الخصوص، علينا أن نوطد الإصلاح الجاري ونواصل تحسين جودة التنفيذ من خلال العمل على أنشطتنا – سواء كان ذلك على مستوى المذكرات المفاهيمية أو على مستوى التعاون أو الإشراف على المشروعات أو في أي خطوة رئيسية أخرى. ويجب أن نواصل تحسين الأثر الذي نحدثه على الجوع والفقر. ولتحقيق ذلك، من المهم بالنسبة لنا أن نواصل تحسين أدواتنا لقياس هذه الآثار، وفي الوقت نفسه، تكثيف الجهود لمعالجة المسائل المتعلقة بالموظفين.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن الصندوق يقف اليوم عند مفترق طرق. فكما تعلمون، لقد تحركنا بسرعة كبيرة لتنفيذ عملية إصلاح ستتيح للصندوق تعبئة موارد ونشرها بطريقة أكثر استراتيجية وفعالية. وقد حان الآن وقت تحقيق الاستقرار لتلك الإصلاحات. وحان الوقت لتعلم الدروس من هذا التنفيذ المبكر. وآمل أنه بعد عامين كاملين من اللامركزية في العمل، سنكون قادرين على تكليف مكتب التقييم أو موظف المراجعة والإشراف بإجراء تقييم مستقل في عام 2021. وبصراحة تامة، فإن مستوى التوظيف الكلي ومزيج المهارات يمثلان عموماً مسائلاً خطيرة. وقد سعينا جاهدين لبذل المزيد بما لدينا من إمكانات. ويعمل موظفو الصندوق بأقصى قدرة لديهم، إن لم يكونوا يتجاوزونها، نظراً للمستوى العالي لعبء العمل الحالي. ولا يعتمد مستقبل الصندوق على وجود قوى عاملة بحجم مناسب لتلبية

الطلب فحسب، بل يعتمد أيضا على ضمان أن يتمتع الموظفون بالمهارات المناسبة المحددة لتحقيق أقصى استفادة من الفرص المستقبلية.

وإذا نضع ذلك في الاعتبار، فإن أولويتنا المباشرة، بالإضافة إلى جودة التنفيذ، هي قدرتنا على تحسين الأثر وقياس ذلك الأثر، والحصول على الموارد البشرية التي ستسمح لنا بأن نكون على استعداد لمواجهة التحديات المقبلة من الناحية الاستراتيجية. ومما يكتسي أهمية بالغة أيضا هي التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك التحول الريفي وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتغذية وتغير المناخ والشباب. كما أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لنا تعزيز إطار الامتثال الشامل للصندوق، الذي بدأناه قبل بضعة أشهر، بما في ذلك إجراءات التقييمات الاجتماعية والبيئية والمناخية – وبالطبع – إدارة المخاطر المالية والتشغيلية ومخاطر السمعة. وإنني أتطلع حقاً إلى الاستماع منكم بشأن هذا الموضوع والمسائل الأخرى خلال الأيام القادمة وخلال المعتكف. وباختصار، في حين أنني سعيد بأن أبلغكم بأننا قد وصلنا إلى بعض المراحل المهمة، فإن رسالتي هي أنه من الأهمية بمكان ألا نقلل من شأن التحديات.

إن العمل الذي أنجزه الصندوق والنتائج التي حققها تحظى بتقدير متزايد. وانعكس ذلك في زيادة الطلب والتوقعات من جانب شركاء التنمية على جميع المستويات. فالميزة النسبية للصندوق – المتمثلة في تركيزنا على سكان الريف في أسفل الهرم وصغر حجمنا وتصرفنا السريع – يتردد صداها أكثر من أي وقت مضى. وخارج الصندوق، هناك إجماع متزايد على أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع والتحول الريفي)، وخاصة تحقيق الغايتين 3 و4 من هدف التنمية المستدامة 2. وفي الوقت نفسه، يشعر مجتمع التنمية الدولي بقلق بالغ إزاء مستوى مديونية بعض البلدان المقترضة، ومخاطر ظهور حاجة إلى عملية أخرى مماثلة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويتزايد الضغط لتقديم المنح بدلاً من القروض، ولا سيما للبلدان المؤهلة لإطار القدرة على تحمل الديون، ومع ذلك لا يوجد ما يشير إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستنمو بصورة كافية على مدى السنوات الخمس القادمة لجعل الاستعاضة عن القروض بمنح مسألة مجدية مالياً لمؤسسات مثل الصندوق.

وعلى الرغم من جهودنا الجماعية، فقد تصل المساهمات في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بالكاد إلى 1.1 مليار دولار أمريكي من هدف قدره 1.2 مليار دولار أمريكي. وإذا استمر هذا الاتجاه، فمن المرجح أن يكون التجديد التالي للموارد، والذي يبدأ في عام 2020، صعباً. وسوف يدخل الصندوق في دورة تجديد الموارد هذه في نفس الوقت الذي تدخل فيه المؤسسات الأخرى دوراتها لتجديد الموارد، بما في ذلك البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي وتحالف اللقاحات. وكما نعلم جميعاً، تمر مؤسسات مثل المؤسسة الدولية للتنمية والمصرف الأفريقي للتنمية، في هذا العام، أيضا بعمليات تجديد الموارد الخاصة بها. ومن شأن الاستجابة لهذه التطورات أن يختبر براعتنا وإبداعنا وقدرتنا على الابتكار. فهناك فجوة كبيرة بين الاحتياجات والتوقعات وما يمكن تنفيذه بالفعل في إطار الهيكلية الحالية وهيكلية التمويل.

واسمحوا لي أن أطرح السؤال الذي يتعين أن يوجه مناقشاتنا خلال الأيام المقبلة. ما نوع المؤسسة التي نريد أن يكون عليها الصندوق على مدى السنوات العشر القادمة؟ وما الذي نريده لهذه المؤسسة؟ ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أعتقد أننا بحاجة أيضا إلى أن نسأل أنفسنا: هل نواصل العمل كالمعتاد، وهو ما قد يمثّل تحدياً في ضوء عدم نمو المساعدة الإنمائية الرسمية والضغط المتزايد على إطار القدرة على تحمل الديون والذي سيعني تخفيض

برنامج القروض والمنح؟ أم أن ننظر بجدية في أفضل السبل للاستفادة من مواردنا الأساسية الحالية بطريقة تتجاوز الاعتبارات التقنية والحسابية، أي الاستفادة من الموارد ومزايانا النسبية للاقتراض بطريقة تجذب أيضا الجهات الفاعلة غير الحكومية: القطاع الخاص، والمؤسسات، وما إلى ذلك.

واسمحوا لي أن أعيد تأكيد أن مهمة الصندوق كانت دائماً، وستظل دائماً، توجيه الاستثمار نحو المجتمعات الريفية من أجل القضاء على الفقر والجوع. ومن الواضح أن على هذه المبادرات الإسهام في رسالتنا، ويجب أن نكون على أهبة الاستعداد لمنع أي انحراف في الرسالة. ونحن لا نتوقع أن يتم قبول جميع المقترحات الواردة في وثيقة الصندوق 2.0 – التي ستتم مناقشتها في المعتكف – أو تأييدها. ولا نتوقع أن تنطلق جميع هذه المقترحات في نفس الوقت أو المستوى في عام واحد. ودعونا نذكّر أنفسنا بأن روما لم تبن في يوم واحد. غير أنني أعتقد حقا أننا إذا أردنا أن يكون الصندوق أكبر وأسرع وأكثر ذكاء في غضون خمس إلى عشر سنوات من الآن، علينا أن نبدأ اليوم باتخاذ خطوات صغيرة، بدءا من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، الذي سيتم تنفيذه من عام 2022.

وأدرك أن أمامنا جدول أعمال كبير لليومين المقبلين. وأود أن أشكركم مقدماً على الموافقة على الحل المقترح لإطار القدرة على تحمل الديون في سياق التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وللمضي قدماً، أعرف أيضا أننا ندرك جميعاً الحاجة إلى إيجاد حل طويل الأجل لإطار القدرة على تحمل الديون. وعند القيام بذلك، يجب أن ندرك كيف يدعم التمويل الإنمائي الأساسي مفهوم إطار القدرة على تحمل الديون ذاته. ويجب أن يتجنب الحل جعل الصندوق يسهم في تفاقم مديونية البلدان؛ وفي الوقت نفسه، من المهم أن يتم استخدام الحيز المالي الذي تم تحريره نتيجة إطار القدرة على تحمل الديون بحكمة.

وأود أن أشكركم على مرونتكم في اختبار عملية جديدة للتعامل مع بنود جدول الأعمال المعتادة مثل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والموافقات على المشروعات في وقت مبكر، مما يتيح مساحة على جدول أعمال المجلس التنفيذي لمناقشة المزيد من البنود الموضوعية والاستراتيجية. ونحن على ثقة من أننا نصنع مستقبلنا بمشاركتكم البناءة المعتادة ودعمكم القوي المستمر.